

قال في المعاملات  
والعرف بين الخراج والمعاملة من  
وجهين احدهما ان الخراج في السنة مرة واحدة  
خلو المعاملة فلا يجوز ان يكون الا  
بعض الامارات فثبت من الامارات

على خراج **والمعاملة** هي ان يترد الفاتحون من المسلمين تلك الارض  
ضربا التي اتخوها وتركوها في يدي اهلها **على** تأدية نصيب من غلتها  
اي على تأدية ما ضربوا عليهم من نصف او ثلث او ربع على حسب ما و  
صفه الامام عليهم وتكرس بتكرس الرطبة واذ فعل الامام للكفار  
في ارضهم اي حذر بين الوجوه من ان تلك الارض **كل تصرف**  
فينفذ فيها بيعهم وشراؤهم واجاراتهم ووقفهم حيث يهرم الوقف و  
الهبة والوصية وخذ ذلك لكن الخراج لا يسقط بله لك بل يلزم من  
الارض في يده **ولا يند الامام على ما وضعه السلف** من خراج  
او معاملة ولو لمصلحة اذ هو كالاجماع لتتربل الوضع منزلة الحكم اذا كانت  
الارض باقية في يدي المسلمين لم يعلب عليها الكفار بعد ذلك فان غلبوا  
عليها ثم اقتحمها الامام فله ان يضع عليها ما يشاء **ويجوز له النقص**  
لمصلحة من ذلك التوظيف **فان** كانت الارض قد وضع عليها السلف  
شيئا **لكن التمس** قلم ما وضعوا **فالاقل** اي وضع عليها مثل  
الاقل **جماعا على مثلها** فليس اوصفة **في حاجتها** وهي البريد واقفا  
يجب العمل بالاقل لانه لا يامن الزيادة وهي تحرمه واما اذا التمس  
الحال هل كانوا قد وضعوا عليها شيئا ام لا فاصل عدم الوضع فيضع  
ما شاء **فان لم يكن السلف** قد وضعوا عليها شيئا **فما شاء** الاقفا

وصفوا

وصفها من قليل او كثير ولا تقدر بذلك وهو يعني الامام **بالخيار**  
**فيما لا يحول** من الغنائم كالدور والاراضي ونحوها فيجوز فيها **بين**  
**الوجوه الاربع** وهي ان شاقها بين الحاهل من بعد الخمس  
فيلعبونها وتجر ثوبها ويحب عليهم في غلتها العشر وان شاقها  
في يدي اهلها على خراج يؤونه ولا خمس وان شاقها في يدي اهلها  
على تأدية نصيب من غلتها من نصف او ثلث او اكثر ولا خمس وان  
فكرها لاهلها ومن يها عليهم ولا خمس فالامام عنه نا تحجر في هذه  
الموجوه ولا يحتاج الى ارضاء المسلمين في ذلك واما ما ينقل  
فالمذهب وجوب قسمته بين العامين بعد التخصيص  
**١٠٢ فصل** **ولا يجوز خراج ارض** وكذا المعاملة حتى تد  
**سك غلتها** اي حتى يدرك الحصاد حقيقة ان تضرب باقة سماوية توجب  
مد المأخوذ منه **ولا يجوز خراج** ايضا **تسلم** ثمرة الارض من الارض  
**الغالب** كالتقريب والبراد ونحو ذلك فان اصحابها شي من ذلك فالتلف  
الغرة تسقط الخراج فان تلف بعض الزرع سقط حصته من الخراج  
ويجوز عن لير لزوما وسقوطا وهو نصف العشر **والخراج**  
وكذا المعاملة **لا يسقط المور والفوت** اي اذ مات من عليه الخراج  
او المعاملة قبل تاديبه اخذ من تركته كالتراكة وهكذا اذا العري